Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

خبريتين. ويكون الصدق والكذب تابعاً للزوم إحداهما للأخرى أو تخلفها عنها وتشترك في ذلك معها **إذا وإن**؛ «والجملتان المرتبطتان وأشباهما تكونان خبراً واحداً (. . .) والخبر الواحد لا يعلم به نفي شيء آخر أو إثباته حتى يقرنَ بغيره (. . .) وأوجه التوصل بها إلى غيرها أن يكون المقترن بها إحدى جُمْلَتَيْهَا، **إما عين الأولى فيصح عين الثانية، أو مقابل الثانية فيصح مقابل الأولى**»[25]. على أننا نرى في الأمثلة التي أتى بها خلطاً؛ فبعضها يمكن أن يدخل ضمن القضايا الشرطية المتصلة التلازمية، وبعضها يمكن أن يدرج ضمن القضايا الشرطية المنفصلة التعاندية. ولعل القسمة العقلية اضطرته إلى هذا الخلط؛ والقسمة هي:

- الإثبات: /لو قام زيد قمت/.
- نفي المقدم وإثبات التالي: / لو لم يقم زيد قمت /.
- إثبات المقدم ونفي التالي: / لو قام زيد لم أقم /.
- النفي: / لو لم يقم زيد لم أقم /.

وهكذا، فإن /الإثبات /و /النفي / يمكن أن يلحقا بالقضايا الشرطية المتصلة المتلازمة، فالقيام منتف عنهما معاً، والقيام موجود منهما معاً، ولكن الإثبات في اللفظ نفي في المعنى، والنفي في اللفظ إثبات في المعنى.

ب ـ القضايا الشرطية المتعاندة:

هذا التعاند بين التعبير والمعنى، أو بين اللفظ والمعنى يمكن أن يضمهما إلى صنف القضايا الشرطية المنفصلة المتعاندة. ولعل المثالين الواسطتين بين الطرفين يوضحان هذا بدون لبس، وهو ما قاله ابن عميرة: «أثبت في هذين المثالين أن القيام موجود ممن نفي عنه لفظاً منتف ممن أثبت له لفظاً (. . .) وهذا المتكلم بهذين المثالين جعل **التعاند** بين القيامين بحيث لا يجتمع قيام زيد وقيامه. فإذا علمنا من طريق آخر أن زيداً قام علمنا أن المتكلم لم يقم، وإذا علمنا مقابل الجملة الثانية، وهو قيام المتكلم علمنا بذلك مقابل الأولى، وهو أن زيداً لم يقم»[26]، وليس بين هذه الأمثلة وبين أمثلة القياس الشرطي المنفصل المتداولة في الكتب من فرق من حيث الدلالة فكما هو معلوم، فإن القضية الشرطية المنفصلة إما مانعة الجمع والخلو، أو

(25) التنبيهات، ص 104.

(26) التنبيهات، ص 104.